

Distr.: General  
3 March 2005الجمعية العامة الدورة التاسعة والخمسون  
البند ٨٨ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/59/486/Add.2)]

٢٤٥/٥٩ - إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها  
البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي  
للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان  
المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال  
النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،  
و ٢٤٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>، الذي أقر فيه رؤساء الدول  
والحكومات بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثوا فيه  
الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية  
التي تقدمها إلى هذه المجموعة من البلدان لكي تتمكن من تلبية احتياجاتها الإئتمانية الخاصة بها  
ولمساعدها في التغلب على العوائق الجغرافية عبر تحسين نظم النقل العابر فيها، وأعربوا فيه  
عن تصميمهم على تهيئة بيئة على كلا الصعيدين الوطني والعالمي تفضي إلى التنمية والقضاء  
على الفقر،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر والبعث عن الأسواق العالمية  
وتكاليف العبور الباهظة ومخاطر النقل، التي فاقمت من هذا الوضع تشكل عقبات خطيرة

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلباً في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

**وإذ تسلم أيضاً** بأن البلدان النامية غير الساحلية، نظراً لصغر اقتصاداتها وضعفها، تعد من ضمن أفقر البلدان النامية، وإذ تلاحظ أن الأمم المتحدة صنفت ستة عشر بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الواحدة والثلاثين باعتبارها من أقل البلدان نمواً،

**وإذ تشير** إلى إعلان ألماني<sup>(٢)</sup> وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٣)</sup>،

**وإذ تشير أيضاً** إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٤)</sup>، وهي مبادرة تهدف إلى الإسراع بخطى التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي، حيث إن معظم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تقع في أفريقيا،

**وإذ تحيط علماً** بالبيان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي الخامس الذي عقده البلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤<sup>(٥)</sup>،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماني<sup>(٦)</sup>؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن يكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقاً للقواعد المنطبقة من القانون الدولي؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضاً** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

(٢) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) A/57/304، المرفق.

(٥) A/C.2/59/2.

(٦) A/59/208.

٤ - تدعو الدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف إلى تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي<sup>(٣)</sup>؛

٥ - تحث البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف على تقديم مساعدة مالية وتقنية ملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، لأغراض تشييد مرافقها للنقل والتخزين وغيرهما من أغراض العبور وصيانة تلك المرافق وتحسينها، بما في ذلك إنشاء الطرق البديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، وعلى النظر، في هذا الصدد، في أمور، منها تحسين توافر مختلف وسائل النقل واستعمالها على النحو الأمثل وتحسين الفعالية في ما بين وسائل النقل على طول ممرات النقل؛

٦ - تعترف بأن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية وكثيرا ما تكون ذات هيكل اقتصادي مماثل إلى حد كبير وتعاني ندرة مماثلة في الموارد، بما في ذلك انعدام الهياكل الأساسية المناسبة للنقل العابر؛

٧ - تشدد على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٨ - تؤكد الحاجة إلى أن تنفذ المنظمات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة، وفق نهج يضم شتى أصحاب المصلحة، توافق آراء ساو باولو<sup>(٧)</sup> الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه، وتشدد، في هذا الخصوص، على ضرورة العمل بنشاط، بما يتفق مع برنامج عمل الدوحة<sup>(٨)</sup>، على دراسة المسائل المتصلة بتجارة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة وصياغة استجابات لهذه المسائل ذات الصلة بالتجارة من أجل تيسير إدماجها على نحو أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف،

(٧) TD/412، الجزء الثاني.

(٨) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

مع مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

٩ - **تدعو** المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة البحرية الدولية إلى إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، وتشجيعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بعدة سبل، منها برامج المساعدة التقنية الجيدة التنسيق والمتماسكة في مجال النقل العابر؛

١٠ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلى الأخص شعبة الهياكل الأساسية الخدمية لأغراض التنمية والكفاءة التجارية، والبرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على مواصلة أنشطته في مجال المساعدة التقنية وأعماله التحليلية ذات الصلة بالتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال النقل العابر؛

١١ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة أن يواصل، وفقاً للولاية الممنوحة له في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي<sup>(٢)</sup>، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضاً إلى المكتب أن يواصل العمل في مجال الدعوة من أجل تعبئة الوعي الدولي وتركيز الاهتمام على تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

١٢ - **تطلب**، في هذا الصدد، إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المكتب، في حدود الموارد المتاحة، بموارد كافية تتيح له أن ينفذ بفعالية ما أضيف إلى ولايته، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل ألماتي؛

١٣ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١٤ - **تدعو** الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ إلى معالجة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من

أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وفقا للطرائق التي ستحددها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، مع تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

الجلسة العامة ٧٥

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤